فيه الا صلاحية لان افعل لما تغيرت صيغته قبح اسناده للظاهر لكونه على
صورة الامر فزيدت الباء صونا للفظ عن الاستقباح ومن ثم اي من اجل ذ
لك لزمت الباء هنا فلا يجوز حذفها الا اذا كان الفاعل ان وصلتها
فجاز وحذفها في ما على كقوله
عميرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا
وذهب جماعة الى ان المجرور بالباء في محل نصب على المفعولية اذ همزة
التعجب منه والباء للتعدية فعلى هذا يكون افعل امرا حقيقة لا خبرا وفيه
ضمير مستتر هو الفاعل لا كن ذلك الضمير المصدر عنه بعضهم كانه قال
يا حسن احسن بزيد وعند بعضهم ضمير المخاطب اي امر لكل واحد بان
يجعل زيدا حسنا بان يصفه بالحسن ثم اجري مجرى المثال فلم يتغير عن لفظ
الواحد تقول يا رجل ويا هند ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد ولما
شارك افعل التفضيل فعلا التعجب فيما يبنيان منه ضمه اليهما حفظا على
الاختصار فقال وانما يبنى قياسا فعلا التعجب وافعل التفضيل من فعل
متصرف فلا يبنى من اسم ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس ثلاثي مجرد
فلا يبنى من رباعي مطلقا ولا من ثلاثي مزيد كدحرج وتدحرج وانطلق
واستخرج مثبت فلا يبنى من منفي وان لم يكن ملازما للنفي نحو ما ضرب
زيد وما عاج بالدواء اي ما انتفع به متفاوت في المعنى اي قابل للتفاضل
بالنسبة لما يقوم به فلا يبنى من غيره كمات وفني لان حقيقتهما لا تفاوت
فيهما تام فلا يبنى من ناقص ككان وكاد فلا يقال ما اكون زيدا قائما
مبني للفاعل فلا يبنى من مبني للمفعول كضرب زيد نحو الا لالتباس ذلك
بالفاعل فان امن اللبس بان كان ملازما للبناء للمفعول جاز ذلك فسمع
من كلامهم ما اشغله وما اعجبه برايه وما اعناه بحاجتك من شغل واعجب
وعني بالبناء للمفعول وجرى على ذلك ابن مالك وولده ليس اسم فاعله
على وزن افعل ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون او عيب فلا يبنى مما هو
كذلك كعور وشهل لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل وفي ذ

عليه

عليه بفعلي التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحد في امور
كثيرة قال ابن مالك تتمة اذا اردت التعجب او التفضيل من بعده
فعل عدم بعض الشروط فيتوصل اليه باشد او اشدد او شبههما
واجعل مصدر العادم منصوبا بعد اشد ونحوه فيهما ومجرورا بالباء
بعد اشدد ونحوه تقول زيد اشد بياضا وما اشد بياضه واشدد ببياضه
وما اكثر لا يقوم وما اعظم ما ضرب واما الجامد فلا يتفاوت معناه فلا يتعجب
منه البتة قال في الاوضح واذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقوله اسمع
بهم وابصر اي بهم وقول علي رضي الله عنه
جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما
اي ما اعفها واكرمها ولا يجوز تقديمه عليه على الفعل وان قيل ان المجرور بالباء
مفعول لعدم تصرف الفعل ولا الفصل بينهما بغير ظرف او مجرور متعلقين
بالفعل باب في الوقف وبعض مسائل الوقف الوقف
قطع النطق عند اخراج آخر اللفظ وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل وهي
احد عشر بالاستقراء الاسكان المجرد الروم الاشمام ابدال تاء التانيث
الاسمية هاء زيادة الالف الحاق هاء السكت اثبات الواو والياء وحذفهما
ابدال الهمزة التضعيف نقل الحركة اذا علمت ذلك فيوقف في الافصح من
اللغتين على نحو رحمة من كل اسم آخره تاء التانيث قبلها متحرك ولو تقديرا
كحياة وقناة فان اصل هذه الالف حرف علة متحرك انقلبت عنه بالهاء
اي بابدال التاء هاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم
يعكسوا لانهم لو قالوا في ضربت ضربه لالتبس بالضمير المفعول فان كان
ما قبل التاء ساكنا صحيحا كاخت وبنت وقف عليهما من غير ابدال كالتاء اللاحقة
للفعل والحرف وتوقف في الافصح على نحو مسلمات مما هو جمع مؤنث سالم
وان سمي به بالتاء من غير ابدال لدلالتها على التانيث والجمعية جميعا
فكرهوا ابطال صورتها بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التانيث
المحض وكمسلمات هيهات واولات وعلى نحو قاض مما هو منقوص منون

Copyright © King Saud University